



اسم المقال: اليات تفعيل الديمقراطية التعاونية لبناء المواطنة الصالحة في العراق

اسم الكاتب: م.م. علي عباس عبيد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1344>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:00 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





ISSN P. 2225-2509  
ISSN E. 2957-3505

# مجلة العلوم القانونية والسياسية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة

تصدرها كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

**العراق - ديالى**

عدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

«السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة»

25-26 أيار 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ( 1740 ) لسنة 2012

مجلة

العلوم القانونية والسياسية

**Journal of Juridical and  
Political Science**

مجلة نصف سنوية علمية محكمة

تصدرها

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق - ديالى - بعقوبة

تقاطع القدس

هاتف خليوي : 7727782999 (+964)

E-mail :jjps@law.uodiyala.edu.iq

E-mail :lawjur.uodiyala@gmail.com

Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq

Mob: (+964) 7727782999

إن جميع ما ورد في هذه المجلة من أبحاث فقهية  
وآراء سياسية وتعليقات وقرارات قضائية  
وخلاصاتها، هي من عمل وجهة نظر أصحابها  
ويتحملون وحدهم مسؤوليتها، ولا تتحمل  
هيئة التحرير أو كلية القانون والعلوم السياسية  
أية مسؤولية في هذا الإطار.

جميع الحقوق محفوظة

كلمة العدد ..

بسم الله الرحمن الرحيم  
و أفضل الصلاة و أتم التسليم .. على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

تواجه المواطنة في العديد من البلدان ومنها العراق تحديات كبيرة  
وفي مختلف الاصعدة، القانونية والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية  
والتكنولوجية. إذ ساهمت هذه التحديات مجتمعة أو منفردة في اضعاف  
أو تغييب هذه الرابطة ذات الابعاد القانونية والسياسية والاجتماعية.  
وانطلاقاً من ذلك جاءت فكرة إقامة مؤتمر كلية القانون والعلوم  
السياسية العلمي الدولي الرابع الموسوم: (السياسة التشريعية في بناء  
المواطنة الصالحة). لكي يحقق اهدافه الموضوعة من خلال محاوره  
المتتمثلة بالجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.  
وفي الختام، يسعد هيئة تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية  
التابعة لكلية القانون والعلوم السياسية أن تنثر بذور نتاجات وبحوث هذا  
المؤتمر القيم بين ربوع قرائها، سائلين الله تبارك وتعالى أن يكون بذني فائدة  
لطلبة العلم والمعرفة.

هيئة التحرير

# هيئة التحرير

الصفة	جهة الانتساب	الاسم	ت
رئيس تحرير المجلة	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي	1
مدير تحرير المجلة	كلية القانون والعلوم السياسية - العراق	م. حيدر عبد الرزاق حميد	2
عضو هيئة التحرير	المركز العربي للتربية على القانون الدولي وحقوق الإنسان – ستراسبورغ – فرنسا	أ.د. محمد أمين الميداني	3
عضو هيئة التحرير	كلية الحقوق – جامعة الكويت - الكويت	أ.د. رشيد حمد العنزي	4
عضو هيئة التحرير	كلية القانون – جامعة عمر المختار – البيضاء - ليبيا	أ.د. مصطفى أحمد أبو الخير	5
عضو هيئة التحرير	كلية القانون – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية	أ.د. محمد نصر الدين عبدالرحمن	6
عضو هيئة التحرير	جامعة سرايفو الدولية – البوسنة والهرسك	أ.د. هادي شلوف	7
عضو هيئة التحرير	كلية غزالي شافعي العليا الحكومية – جامعة اوتارا الماليزية – ماليزيا	أ.د. نور الهلال محمد دحلان	8
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	9
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. طلال حامد خليل	10
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. رائد صالح علي	11
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	12
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	13
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	14

مدقق اللغة العربية  
أ.م.د. بشرى عبد المهدي إبراهيم

مدقق اللغة الإنكليزية  
م.د. ميساء رضا جواد

التنضيد والإخراج الفني  
م.م. حسين علي حسين



## قواعد النشر

مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلة علمية متخصصة نصف سنوية محكمة تقبل البحوث الرصينة والدراسات والتعليق على الأحكام القضائية وملخصات الرسائل والأطاريح الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها سواء المقدمة باللغة العربية أو باللغة الانكليزية في مجال تخصصها (العلوم القانونية والسياسية) وذلك على وفق القواعد والتعليمات الآتية :

- 1- التعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة أصليان لم يسبق نشرهما، وغير مقدمين للنشر في مجلة أخرى وغير مستلين من الإنترنت كلياً أو جزئياً.
- 2- مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي {ملخص البحث باللغة العربية، المقدمة، المتن (المباحث - المطالب - الفروع)، الخاتمة واستنتاجات، الهوامش، المصادر والمراجع، ملخص البحث باللغة الإنكليزية}.
- 3- ألا يكون البحث أو الدراسة جزء من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه للباحث أو جزءاً من كتاب سبق له نشره ما عدا البحوث المستتلة من الرسائل والأطاريح المقدمة من المشرف والباحث معاً.
- 4- تقدم البحوث مطبوعة من أربع نسخ مع قرص ليزري CD مع خلاصة للمادة العلمية على (100) كلمة باللغة العربية، و (150) كلمة للمادة العلمية باللغة الإنكليزية، على أن يتم ترجمة الملخص إلى اللغة الإنكليزية من قبل مترجم المجلة ويستحصل مقابل الترجمة مبلغ (10,000) عشرة آلاف دينار عراقي.
- 5- يتم تصديق البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية من قبل مكتب ترجمة معتمد يتعهد بالسلامة اللغوية للبحث.
- 6- يقدم البحث مطبوعاً على وفق أحجام ونوع الحروف للبحوث المكتوبة باللغة العربية : نوع الخط Traditional Arabic غامق Bold، حجم 22 للعناوين الرئيسية وحجم 20 للعناوين الفرعية وحجم 18 للمتن وحجم 16

للهوامش مع ترك مسافة 2.5 سم من كل جهة من الصفحة، أما البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية فتكون : نوع الخط **Times New Roman**، حجم الخط 22 لعنوان البحث وحجم 20 للعناوين الرئيسية وحجم 18 للعناوين الفرعية وحجم 16 للمتن مع ترك مسافة 2,5 سم من كل جهة من الصفحة، وتكون المسافة بين السطور واحد سنتيمتر.

7- توضع أرقام الهوامش بين قوسين في متن الصفحة، وتجمع الهوامش بتسلسل مستمر في نهاية البحث غير مربوطة إلكترونياً بأرقام الهوامش في متن البحث.

8- لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (20) صفحة وتستوفي أجور النشر من صاحبها بواقع 40 ألف دينار إذا كان مدرساً أو مدرساً مساعداً، و 60 ألف دينار إذا كان أستاذاً مساعداً و 75 ألف دينار إذا كان أستاذاً، وما زاد عن (20) صفحة يُستوفي مبلغ (2.500) ألفان وخمسمائة دينار عن كل صفحة إضافية، ويستوفي مبلغ (6.000) ستة آلاف دينار عن نسخة الاستلال الواحدة. أما أجور نشر البحث أو الدراسة من خارج العراق فهي 100 مائة دولار أمريكي.

9- لا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

10- يرفق مع البحث أو الدراسة موجزاً بالسيرة العلمية للباحث (نبذة تعريفية) مع بريده الإلكتروني.

11- لا تعاد أصول البحوث والدراسات الواردة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ويكون حق النشر ملكاً للمجلة إذ لا يجوز إعادة نشرها في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد موافقة خطية (إذن كتابي) من رئيس التحرير.

12- يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه ببحثه بالإضافة إلى نسخة مستلة عن بحثه.

13- الآراء الواردة في البحوث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

14- تعتمد المجلة الصيغة العالمية (APA) عند تنسيق وترتيب المصادر.

## الاشتراكات بالمجلة

- ❖ مبلغ الاشتراك بالمجلة للنسخة الواحدة ( 30,000 ) دينار عراقي داخل العراق و ( 50 ) دولار أمريكي خارج العراق.
- ❖ ثمن النسخة الواحدة من المجلة ( 30,000 ) دينار عراقي.
- ❖ ثمن النسخة الواحدة من الاستلال ( 6,000 ) دينار عراقي.

تعبّر الآراء التي ترد في المجلة عن وجهة نظر أصحابها  
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

## المراسلات

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى  
ديالى – بعقوبة – تقاطع القدس  
الأستاذ الدكتور  
خليفة إبراهيم عودة التميمي  
رئيس التحرير

## البريد الإلكتروني

E-mail : jjps@law.uodiyala.edu.iq  
lawjur.uodiyala@gmail.com

مركز الإيداع في دار الكتب والوثائق ( 1740 ) لسنة 2012  
حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة العلوم القانونية والسياسية



عدد خاص بأبحاث  
المؤتمر العلمي الدولي الرابع  
لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى  
المنعقد للفترة من 25 – 26 أيار 2022  
الموسوم

﴿ السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة ﴾

رئيس المؤتمر العلمي

أ.د. خليفة إبراهيم عودة

اللجنة العلمية		
البلد	الملاحظات	الاسم واللقب العلمي
العراق	رئيساً	أ.د. عبدالرزاق طلال جاسم
مصر العربية	عضواً	أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني
مصر العربية	عضواً	أ.د. رضا عبد السلام
لبنان	عضواً	أ.د. بلال محمود عثمان
لبنان	عضواً	أ.د. وسام حسين غياض
مركز النهرين للدراسات - العراق	عضواً	أ.م.د. محمد العكيبي
العراق	عضواً	أ.م.د. احمد فاضل حسين
العراق	عضواً	أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله
العراق	عضواً	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل
العراق	عضواً	أ.م.د. طلال حامد خليل
العراق	عضواً	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم
العراق	عضواً	أ.م.د. رائد صالح علي
العراق	عضواً	أ.م.د. بكر عباس علي
العراق	عضواً	أ.م.د. منتصر كريم علوان
العراق	عضواً	أ.م.د. رعد عبد الأمير مظلوم
العراق	عضواً	أ.م.د. أيمن عبد عون
العراق	عضواً	أ.م.د. عبد الباسط عبدالرحيم عباس
العراق	عضواً	م.د. محمد كاظم هاشم
العراق	عضواً	م.د. يسرى احمد فاضل

اللجنة التحضيرية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. حيدر نجيب احمد	رئيساً	العراق
م.د. حسام عبد اللطيف محي	عضواً	العراق
م.د. إسماعيل ذياب خليل	عضواً	العراق
م.د. باسم غناوي علوان	عضواً	العراق
م. صفاء حسن نصيف	عضواً	العراق
م. ايمن مظهربدر	عضواً	العراق
م. م. آيات مظفر نوري	عضواً	مركز النهريين للدراسات - العراق
مدير حسابات اقدم انتصار غضبان	عضواً	العراق
محاسب اقدم رائد عبد طعان	عضواً	العراق
لجنة الاستقبال والتشريفات		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. علي عبد الحسين علوان	رئيساً	العراق
م.د. ايلاف نوفل احمد	عضواً	العراق
م. محمد حامد محمود	عضواً	العراق
م. نجاح إبراهيم سبع	عضواً	العراق
م.م. صخر احمد نصيف	عضواً	العراق
م.م. زهراء عبد المنعم عبد الله	عضواً	العراق
سكرتارية المؤتمر		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
م.د. خالد محمد علي	رئيساً	العراق
م.م. شهد شاكر محمود	عضواً	العراق
معاون رئيس مدربين علي هاشم مجيد	عضواً	العراق
رئيس ملاحظين فنيين محمد حميد مراد	عضواً	العراق
م. قانوني دعاء عبد الكريم مراد	عضواً	العراق

عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع - 2022

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث	ت
35 -1	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	الأمن القومي والسلم المجتمعي	1
56 -37	أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	المواطنة الفعالة بين الدستور والواقع: التجربة المصرية لدستور مصر 2014 أنموذجا	2
78-57	أ.د. أمل هندي كاطع	المواطنة الرقمية دراسة في المفهوم والابعد	3
107-79	أ.د. احمد خلف حسين الدخيل	العدالة التوزيعية ودورها في بناء المواطنة الصالحة وإنفاذ القوانين المالية	4
141 -109	أ.د. سلام عبد علي العبادي م.د. فلاح حسن عبد مانع	التشريعات الاجتماعية والأمن الانساني في العراق	5
161-143	أ.د. حمدية صالح الجبوري د. عبد الكريم جعفر الكشفي	المواطنة العراقية: دراسة في مفهومها وكيفية توظيفها	6
176-163	ا.د. هانيا محمد علي فقيه	التربية على المواطنة الرقمية	7
202-177	أ.د. عباس علي حميد أ.م.د. بكر عباس علي حسين	الفكر الاسلامي وأثره في التنشئة الحضارية السليمة دراسة مقاصدية	8
222-203	أ.م.د. بتول حسين علوان	معوقات بناء المواطنة الصالحة	9
247-223	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	الصياغة التشريعية لديباجة دستور جمهورية العراق 2005 ودورها في تحقيق المواطنة الصالحة	10
268-249	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	المواطنة البيئية العالمية: مقارنة اجتماعية- سياسية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي	11
293-269	أ.م.د. طلال حامد خليل	جدلية المواطنة وتعدد الولاءات وبناء الدولة الحالة العراقية انموذجا	12
323-295	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم أ.م.د. ايمن عبد عون نزال	المواطنة والمشاركة السياسية: مقارنة تفسيرية للعلاقة بين المواطنة وتطبيق الصالح العام	13
342-325	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	الحقوق السياسية لمكتسب الجنسية العراقية و اثرها في تعزيز المواطنة	14
372-343	أ.م.د. رائد صالح علي	المنظمات الدولية وتعزيز ثقافة المواطنة دراسة في دور منظمة اليونسكو	15

395-373	أ.م.د. رغد عبد الامير مظلوم	الأسس الدولية للمواطنة في ظل القانون الدولي الخاص	16
433-397	أ.م. عبد الباسط عبد الرحيم م.د. باسم غناوي علوان	دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز مفهوم المواطنة	17
470-435	أ.م.د سامي احمد كلاوي	بناء الهوية الوطنية في عراق ما بعد 2003	18
516-471	أ.م.د. حلا احمد محمد الدوري	دور الامم المتحدة في تحقيق المصالحة	19
563-517	أ.م.د. حيدر نجيب احمد المفتي	السياسة التشريعية للاعتراض على القرارات الإدارية وأثرها في استقرار وتعزيز مبدأ المواطنة الصالحة: دراسة تحليلية استدلالية في إطار التشريعات الإدارية والضريبية العراقية النافذة	20
586-565	أ.م.د جعفر حسن جاسم الطائي	هوية المواطنة الثقافية في ظل البيئة الرقمية	21
605-587	أ.م.د. نذير ثابت محمد علي	الموازنة بين حقوق المواطن وواجباته في إطار مفهوم المواطنة	22
641-607	أ.م.د. حسين قاسم محمد	أهمية القوانين والتشريعات الخاصة بالطوائف الدينية في تحقيق المواطنة الصالحة بعد عام 2003	23
683-643	م.د. حسام عبد اللطيف محي م.م مصطفى تركي حومد	حكم الطلبات الحادثة في الدعوى القضائية – دراسة مقارنة في قانون المرافعات المدنية-	24
712-685	م.د. محمد كاظم هاشم م.م. هيبه عبدالمجيد السعيدغربي	الحق في الاختلاف بوصفه قيمة من قيم المواطنة الصالحة	25
738-713	م.د. اسماعيل ذياب خليل	دور المواثيق الدولية في تعزيز مبدأ المواطنة	26
769 -739	م.د. اسعد كاظم وحيش م.م. علي شبرم علوان	الحماية الدستورية لحق المواطنة في التشريع الجنائي	27
790-771	م.د. منتصر حسين جواد م.د. همام عبد الكاظم ربيع	الجامعات العراقية ودورها في تعزيز المواطنة بعد عام 2003م	28
811-791	م.د. زينة عبد الامير عبد الحسين	دور الدولة ومؤسساتها في تنمية روح المواطنة – العراق انموذجاً	29
833-813	م.د. خالد محمد علي	دور القاضي في أعمال الشرط الفاسخ والرقابة عليه خلال جائحة كورونا	30

866-835	م. حمودي بكر حمودي	التعويض التلقائي عن الحوادث الطبية ودورها في بناء المواطنة	31
888-867	م.م. عدنان يونس مخير م. فادية محمد اسماعيل	المساعدة القضائية لغير المواطنين في العلاقات الخاصة الدولية في ظل القانون العراقي	32
909-889	م.م. محمد صالح عبد الجي م.م. صباح مولدي باسط	حقوق المواطنة في الدستور دراسة مقارنة بين العراق والجزائر	33
927-911	م.م. علي عباس عبيد	اليات تفعيل الديمقراطية التعاونية لبناء المواطنة الصالحة في العراق	34
953-929	م.م. اسراء محمد كاظم	دور السياسة التشريعية في تعزيز الحقوق والحريات وانعكاسه على المواطنة الصالحة	35
971-955	م.م. مؤيد مجيد حميد	المواطنة ودورها في حماية حقوق الإنسان	36
990-973	م.م. ايمان حمود سليمان	المواطنة ومعوقات تحقيق عدالة النوع الاجتماعي (المرأة العراقية إنموذجاً)	37
1015 - 991	م.م. عبد الرحمن ابراهيم علي ال غصبيه	الاستثمار في الشركات الراحية	38

**اليات تفعيل الديمقراطية التعاونية لبناء المواطنة الصالحة في العراق**  
*Mechanisms for activating cooperative democracy to build good citizenship in Iraq*

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التعاونية، المواطنة، المشاركة السياسية، المجتمع المدني.

*Keywords: Cooperative democracy , Citizenship , Political participation , Civil society.*

DOI: <https://doi.org/10.55716/jjps.2022.S.4.34>

م. م. علي عباس عبيد

جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

Assistant Lecturer Ali Abbas Obaid

University of Baghdad- College of Political Science

ali.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq



**ملخص البحث***Abstract*

إنَّ مشاركة المجتمع تعد الحجر الاساس لفكرة المواطنة الحديثة وبذلك فإن الديمقراطية التعاونية يساهم فيها المواطنون بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم العامة، فهي تسمح بالمشاركة مباشرة في رسم السياسات العامة فتحول المواطن من سلمي له الحق في الانتخاب الى ايجابي يشارك في صنع القرار، فالديمقراطية الناجحة تقوم على الحوار المستمر والمتبادل بين مختلف الفئات والمصالح في المجتمع حول القرارات الرئيسية والخطوات التنفيذية، وذلك من شأنه ان يساهم في ايجاد حكومات جيدة وفاعلة تساهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي بخلق علاقات جيدة بين المواطنين وبناء مجتمع واعٍ يتميز بروح الجماعة، واشراكهم في عملية صنع واتخاذ القرارات واحترام تنوع المجتمع.

*Abstract*

*The participation of society is the cornerstone of the idea of modern citizenship. Thus, cooperative democracy in which citizens participate directly in the conduct of their public affairs allows direct participation in the formulation of public policies, thus transforming the citizen from a passive one with the right to vote to a positive one who participates in decision-making. A successful democracy is based on continuous and reciprocal dialogue between the various groups and interests in society about major decisions and executive steps. This would contribute to finding good and effective governments that contribute to enhancing social welfare by creating good relations between citizens and building a conscious society characterized by the spirit of the group, and involving them in the process of decision-making and respecting diversity the society.*

## المقدمة

### Introduction

ازداد وعي المجتمعات كما ازداد تعاطيها للشؤون العامة على المستوى الاداري والتنفيذي بطريقة لا تقف عند المشاركة في اختيار الحكام، وانما الى المساهمة في ممارسة الديمقراطية وتحملها المسؤولية الكاملة في ادارة ما يتصل بحياتها اليومية من مشروعات وغيرها مما دفع ذلك بالدول المتقدمة والنامية الى تجاوز حدود الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، ومن اجل ذلك عمدت الدول الى التخفيف من حدة اسلوبها المركزي واتباع اسلوب اللامركزية في مدلولها السياسي في اعطاء الهيئات السياسية حق اتخاذ القرارات بشكل يقرب الادارة من المواطنين وحل المشاكل من خلال سلطات منبثقة من المواطنين اذ لم يقتصر الامر على الديمقراطية التمثيلية التي افرزت صناديق الاقتراع في انتخاب من يمثل السكان التي اثبتت تجارب كثير من الدول انها لم تعد تعني بالضرورة سلطة الاغلبية ولتجاوز سلبياتها فقد برز نمط الديمقراطية التعاونية او التفاعلية القائمة على المشاركة والحوار وتشجيع المواطنين في اتخاذ القرارات باستخدام اليات الديمقراطية في ذلك، ومن هنا نتساءل هل ان العراق مارس هذا النوع من الديمقراطية في تحقيق المواطنة ام لا ؟؟

### اشكالية البحث:

#### *The problem of the Study:*

تنطلق اشكالية البحث من مجموعة من التساؤلات التي تمثلت ب:-

1. ما الديمقراطية التعاونية ومكوناتها وهل تمثل فعلا اشراك المجتمع ومؤسساته في صنع السياسات العامة والمحلية وما المواطنة ومكوناتها ؟
2. هل ان نجاح الديمقراطية التعاونية يتوقف على السياسات التي تقرها الحكومات وعلى فعالية المجتمع المدني وطبيعة الثقافة السياسية السائدة للمواطنين؟
3. ما دور الديمقراطية التعاونية في بناء المواطنة الصالحة في العراق ؟ وهل توجد دولة مواطنة في العراق بعد الاحداث التي حصلت منذ عام 2003 ؟

### أهمية البحث:

#### *The Importance of the Study:*

إنّ الديمقراطية التعاونية لها أهمية كبيرة في تحديد ملامح شكل النظام السياسي كونها تجسد روح التطور والتقدم من خلال المشاركة الشعبية للمجتمع في صنع واتخاذ القرارات التي تخدم المصلحة العامة.

**فرضية البحث:*****The Importance of the Study:***

تعد المواطنة المجال الرحب لاستيعاب الديمقراطية التعاونية والتي جاءت لتجاوز الديمقراطية التمثيلية وتوسعي الى توسيع دائرة المشاركة السياسية التي تكون اوسع من المشاركة الانتخابية كما انها تدفع بالمواطنين الى المساهمة في صنع القرارات وتحقيق آليات تطبيقها، وفي العراق نجد هناك صعوبات في تطبيق ذلك لوجود عدة معوقات من تناقض المواد الدستورية في النص على دولة المواطنة ومرة على دولة المكونات مما يتطلب الاخذ بمأسسة السلطة والفصل بين السلطات والاهتمام بحقوق المواطن.

**منهجية البحث:*****The methodology:***

نظراً لأهمية بحث موضوع اليات الديمقراطية التعاونية في بناء المواطنة الصالحة ولما يحدث من تداخل وتفاعل بينهما، فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي في بيان نشأة مفاهيم الديمقراطية التعاونية والمواطنة واستخدام المقترب الوصفي في وصف مكوناتها والياتها والمنهج التحليلي في تحليل جوانب بناء المواطنة في العراق واعطاء تصور مستقبلي لها.

**هيكلية البحث:*****The Structure of the Study:***

نظراً لأهمية هذا البحث فقد تم تقسيمه على ثلاثة محاور ثم خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات تناول المحور الاول البعد المفاهيمي للديمقراطية التعاونية والمواطنة، اما المحور الثاني فتناول طرق تفعيل الديمقراطية التعاونية واما المحور الثالث فتناول الديمقراطية التعاونية وبناء المواطنة في العراق.

## المحور الأول

## Section One

## البعد المفاهيمي للديمقراطية التعاونية والمواطنة

*The conceptual dimension of cooperative democracy and citizenship*

## أولاً: الديمقراطية التعاونية:

*First: Cooperative democracy:*

تحتل الديمقراطية اليوم باهتمام كبير سواء كأختيار أيديولوجي أو كنظام للحكم، حتى عدّها البعض ضرورة من ضرورات العصر، بل ومقوماً ضرورياً لإنسان هذا العصر، وأن الشرعية الديمقراطية هي الشرعية الوحيدة التي لا بديل عنها<sup>(1)</sup> هذا يعني أن الديمقراطية ركن أساسي ومهم في النظم السياسية والمجتمعات والدول. كما أنّها تعني احترام الإنسان باعتباره غاية لا وسيلة، كما أنّها تعني الاهتمام بإسعاده وإعلاء شأنه، وتوفير كل السبل والأنظمة لخدمته، ورفع مستواه وتأمين حقوقه وحرياته من العبث والاستغلال<sup>(2)</sup> إن أشكال الديمقراطية عديدة ومتنوعة وتقوم على العنصر التمثيلي والتفاعلي أو التعاوني وبقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا عن الديمقراطية التعاونية فإنّها تعني كل مشاركة أو تدخل شخصي بطريقة واعية وطوعية ومباشرة في مسائل تمّ الشأن العام أو جماعات محلية أو اجتماعية دون الخضوع لأي انتماء سياسي فهي تجمع على طاولة واحدة فاعلين ومواطنين يتقاسمون وجهات نظر مختلفة بهدف التنسيق حول مشروع مشترك وتوجيهه لخدمة المواطن<sup>(3)</sup> وهي تمثل جملة من الآليات والاجراءات التي تمكن من اشراك المجتمع المدني والمواطنين في صنع السياسات العامة والمحلية وتقوية الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة، ولا تلغي الديمقراطية التعاونية الديمقراطية التمثيلية كلياً ولكنها تسعى لتجاوز أوجه القصور فيها بمحاولة حل المشاكل وضمان الخراط الجميع عن طريق التكامل بين الديمقراطيتين، وما تضيفه من اجراءات كالتفاعلية أو التفويض والمساهمة والمواطنة والمشاورة والتقييم والمتابعة للتخلص من الخيارات البيروقراطية وازفائها مزيداً من الشرعية والمصادقية للقرارات المتخذة على المستويين القومي والمحلي فضلاً عن جعلها المواطن محور التنمية وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، فهي تمثل الشكل الجديد للديمقراطية في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية وتوسيع ممارسة السلطة بإشراكهم في الحوار والنقاش واتخاذ القرارات السياسية وهذا ما يميزها عن الديمقراطية التمثيلية التي تمثل صيغة لنظام حكم يتسم بانتخابات منظمة واقتراع عام والترشيح للمناصب وهي تختص بجماعات لها اهتمامات سياسية حزبية.

**ثانياً: مفهوم المواطنة:****Secondly: the concept of citizenship:**

تعد المواطنة من المصطلحات الغربية، فهي نتاج البيئة الفكرية الغربية ووفقاً لهذه الدراسات فإن اليونانيين هم أول من كتبوا عن المواطنة وممارستها. فلقد كانت المواطنة تشير إلى حق الفرد في المشاركة السياسية في مجتمع المدينة، ومنها تعريف الموسوعة الأمريكية لها بأنها "علاقة بين فرد ودولة تتضمن العضوية السياسية الكاملة للفرد في الدولة وولائه التام لها"<sup>(4)</sup> وفي السياق ذاته يأتي تعريف موسوعة كولير الأمريكية لها بأنها "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً"<sup>(5)</sup> كما أنها تعني الاهتمام بالحرية، والفضائل المدنية، وعلو المصالح العامة على حساب المصلحة الخاصة، وكذلك تأكيد المشاركة السياسية وبموجب هذه المبادئ فإن المواطنة تعمل وفق مسؤولية مدنية ومشاركة تنافسية في الشؤون العامة من قبل المواطنين. ولذلك فإن المسؤولية ستكبر لدى المواطنين إذا ما تم تحرير المواطنة من خلال إجراء إصلاحات ديمقراطية، ومعاملة السلطات لهم طبقاً لهذه الإجراءات وسماع أصواتهم في المؤسسات والتجمعات المختلفة، والمواطنة ببساطة هي الدور الإيجابي للفرد بصفته مواطناً، وأكد الفيلسوف روسو على مفهوم المواطنة معلناً أنه "يعتمد على دعامتين أساسيتين: المشاركة الإيجابية من جانب الفرد في عملية الحكم، والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم، أما مكونات (عناصر) المواطنة فيمكن إيجازها كالآتي:<sup>(6)</sup>

1. الانتماء: من لوازم المواطنة الانتماء للوطن، والانتماء في اللغة يعني الزيادة، ويقال انتمى فلان الى فلان اذا ارتفع اليه في النسب، ومن مقتضيات الانتماء ان يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه.
  2. الحقوق: إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين، منها ان يحفظ له الدين وحقوقه الخاصة وتوفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية والحياة الكريمة والعدل والمساواة وحرية العمل والتملك والاعتقاد.
  3. الواجبات: تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن، بعض الدول ترى ان المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني والاخرى لا ترى المشاركة كواجب وطني.
  4. المشاركة المجتمعية: ابرز سمات المواطنة ان يكون المواطن مشاركاً في الاعمال المجتمعية ومن ابرزها الاعمال التطوعية لخدمة وطنه.
  5. القيم العامة: على المواطن ان يتخلق بالقيم الامانة والاخلاص والتعاضد.
- وكذلك فإن المواطنة تمثل مدخلاً الى ارساء انظمة الحكم الديمقراطية واساساً لعملية الاندماج الوطني وحجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة، واصبحت المواطنة في المجتمعات المعاصرة تعني الهوية المشتركة

تعمل على اندماج الجماعات قد تكون متباعدة اصلا وتوفر لهم مصدرا لوحدة طبيعية فهي تتجاوز الدم والقرباة وتتم بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته، اي انها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة المواطنين وهي هوية تعبير عن انتماء الى مجتمع سياسي وهي تلحق بالفرد بسبب علاقته بالوطن ويترتب عليها مشاركة للمواطن وحقوق سياسية.<sup>(7)</sup> وهي تمثل قوام اية ممارسة سياسية او عملية ديمقراطية ومن غير الممكن تصور نظام ديمقراطي لا يقر للأفراد في المجتمع بمواطنيتهم للدولة ولا يمكن ضمان اي دور للأفراد في إطار العملية السياسية اذا لم يكونوا متمتعين بكامل الحقوق التي ترتبها لهم رابطة المواطنة ويضمنها الدستور وتضمن احترام حقوقهم.<sup>(8)</sup>

ومما تقدم نخلص إلى أن مفهوم الديمقراطية والمواطنة من المفاهيم الغربية التي اتصفت بالحركية والتغيير فلقد شهدا تغيرا كميًا ونوعيًا في المفهوم منذ بداياته، وحتى الوقت الحاضر.

## المحور الثاني

### Section Two

#### طرق تفعيل الديمقراطية التعاونية

##### *How to activate cooperative democracy*

قبل التعرف على ابرز الاليات حول الديمقراطية التعاونية لا بد من معرفة ماهي مكونات هذه الديمقراطية ثم الولوج الى آلياتها وعلى النحو الآتي:-

#### أولاً: مكونات الديمقراطية التعاونية:

##### *First: Components of Cooperative Democracy:*

يمكن القول ان مفهوم الديمقراطية اخذ بالتطور تبعا لتغيرات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اذ لم تعد تقتصر على الانتخابات وانما اخذت تتطلب قيام حوار مشترك وتشاور لمعالجة المشاكل التي يواجهها المجتمع وايجاد الحلول لها، لذا فإن ابرز مكوناتها تنطلق من:-<sup>(9)</sup>

أ. المشاركة / اذ لا يمكن تحقيقها من دون مشاركة المواطنين واحترام الحقوق والحريات والوسائل المتعلقة بالمشاركة الحقيقية والفعالة.

ب. التفويض / وذلك عبر تفويض الممثلين العاميين والمسؤولين من خلال انتخابات حرة ونزيهة ينتج عنها سلطة تشريعية وطنية او محلية تمثل جميع الاراء والميول.

ت. التمثيل / عندما يتم معاملة المجموعات المختلفة وفئات المواطنين على قدم المساواة كل حسب حجمه العددي، ويمكن عندها اعتبار المؤسسات العامة على انها تمثل كامل النسيج الاجتماعي برمته.

- ث. المساءلة / من خلال مساءلة المسؤولين والحكام مباشرة امام الجمهور وغير المباشرة عبر المؤسسات التمثيلية كالبرلمان والقضاء والوكالات والمؤسسات الاخرى للتأكد من قيام المسؤولين من تقديم خدمة للجمهور بدلا من التحكم به.
- ج. الشفافية والاستجابة / من خلال وجود حكومة تعمل بموجب مبادئ الشفافية التامة، والاستجابة لاحتياجات الجمهور
- ح. الاعلام واتخاذ القرار / بالحصول على المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون العامة، والعمل على اتخاذ قرارات مشتركة بين المؤسسات والمواطنين.

### ثانيا: طرق تفعيل الديمقراطية التعاونية:

#### *Second: Methods of activating cooperative democracy:*

وهي على عدة انواع كونها تجسد مبدأ المشاركة في صنع القرار العام والمحلي ودرجة تأثيره في المجتمع ويمكن تناولها كالآتي:-

أ. المشاركة والمبادرة السياسية: والتي تدور حول محور أساسي واحد، هو حكم الشعب لنفسه بنفسه، من خلال إشراك جميع المواطنين بفرص وادوار متساوية في كل جوانب العملية السياسية ومراحلها، وهي الشرط الأساسي لتطبيق الديمقراطية ولتفعيل قدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها. فالديمقراطية بوصفها نظاما، مثلها مثل المشاركة السياسية، تستهدف توسيع المساحة التي يستطيع أعضاء مجتمع ما حكم أنفسهم من خلالها وفي إطارها، عن طريق المشاركة بصورة تامة وحررة في تنظيم حياتهم الاجتماعية، ما يؤكد جوهر الديمقراطية وروحها المتجسدة في الدور الذي يقوم به الناس لاختيار نموذج الدولة التي تحدد الحقوق والواجبات لكل المواطنين<sup>(10)</sup>.

وفي فرنسا أثبتت التجارب المطروحة أن النجاح والتنفيذ تم عبر مراحل، وان التشاور/الحوار بشأن المشاريع الكبرى كان له الاثر الإيجابي لحل النزاعات، على سبيل المثال الأزمة التي اندلعت حول خطوط القطار الفائقة السرعة (TGV) بفرنسا في سنة 1992، ومن ثم تم اقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التعاونية من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية إحداث مجالس الأحياء بالمدن التي يتجاوز ساكنيها 80000 نسمة. وقد اسفرت الحصيلة بفرنسا عن ايجاد الحلول للمشاريع الكبرى والتي تواجه معارضة قوية عند تنفيذها واستخلاص الملاحظات الايجابية والسلبية حول المشروع والتي تكون كفيلا بتطويره في نهاية الأمر.

ب. مؤسسات المجتمع المدني: ويعد من أهم أركان ممارسة الديمقراطية، بتنظيماته التي يكونها الناس في الدول الديمقراطية، إذ يخلق التوازن بين السلطة السياسية وقوة الأفراد، لما لخبراتهم وإمكاناتهم الكبيرة التي تسهم في تنمية المجتمع الديمقراطي وتساعد السلطات التنفيذية والتشريعية في الوقت نفسه في رسم ومتابعة ومراقبة السياسات العامة وتنفيذها. وثمة رابطة وثيقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، فهذا الركن هو جوهر الديمقراطية<sup>(11)</sup>، ذلك لأن الديمقراطية تعد بمثابة شرطٍ أساسيٍّ لشرعية السلطة السياسية واستقرارها وضرورية لازمة لضمان العلاقة الايجابية بينها وبين المجتمع المدني ودوره في الحياة السياسية ومطلب حيوي لنجاح التنمية وتحقيق أهدافها<sup>(12)</sup> وتدلل التجربة التاريخية الملموسة على أن المجتمع المدني يكون قويا وفعالاً عندما يكون النظام الديمقراطي راسخاً، إذ تأخذ السلطة رؤى وإسهامات المجتمع المدني، اعتماداً على المشاركة الشعبية، والتفاعل بين القمة والقاعدة في النشاط السياسي وصنع القرارات السياسية، وبهذا يكون النشاط السياسي نشاطاً جماهيرياً وليس نخبويًا، وهذا هو مصدر قوة النظام السياسي إن نجاح الديمقراطية التعاونية لا يتوقف فقط على السياسات التي تقرها الحكومات، ولكن أيضاً على فعالية المجتمع المدني ونظم التعليم القائمة ونوعية الثقافة السياسية السائدة.

ت. الإعلام المستقل: ويتمثل بحق المواطن في الحصول على المعلومة، وإتاحتها للرأي، ويعد ذلك من أهم واجبات الإعلام في الدولة الديمقراطية، فوظيفة الإعلام هو تقديم المعلومات الصحيحة وتحليلها، وتوفير المساحة العادلة للتعرف على مختلف الآراء والتوجهات في البلد. وعليه يتطلب من الإعلام التمسك بالمعايير المهنية وقواعد وأخلاقيات المهنة الاعلامية. فالإعلام الديمقراطي، يضفي أهمية إضافية إزاء ذلك فتقديم المعلومات الكاملة، الصحيحة الشاملة والموضوعة عن الأحداث، والتحلي بالأمانة في نقلها، والبحث الدؤوب عن الحقيقة وتعميمها، من جانب آخر، فإن التلاعب بالمعلومات وتشويه الحقائق أو التستر عليها يشكل انتهاكاً لحرية المواطن في التعرف على حقوقه، ومن بينها حقه في الوصول للمعلومات الصحيحة. فالديمقراطية لا تتحقق بسهولة في البلدان المتخلفة، فالأمية وعدم امتلاك المعلومات الحقيقية لا تتيح لمواطني هذه البلدان معرفة مصالحهم، وفهم المشكلات السياسية<sup>(13)</sup>.

ث. التضامن: هو مفهوم لفكرة أن الانسان يرتبط اجتماعياً مع الآخرين، وكل الناس هم كائنات اجتماعية يعتمدون على بعضهم بعض. وإن إمكانيات الفرد يحسمها الكيفية التي يبدو عليها المجتمع فالتضامن يتعلق أيضاً بالمسؤولية المشتركة و المتبادلة في كيفية سير المجتمع، قيمة إنسانية، وعلاقة اجتماعية و رابط بين الأفراد والمجموعات، وهو علاقة حضارية بين الأفراد. كما ان التضامن هو فعل خير ينجذب إليه

الإنسان، على أساس المحبة والترابط والتلاحم. ويتجلى التضامن من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي الى المحتاجين سواء من الفئات المهمشة، والمضطهدين، وكذلك تبرز قيم التضامن بشكل كبير حينما يتعرض شعب ما الى الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، وتقديم المساعدات الممكنة للضحايا.

ج. حرية الراي والتعبير: ان حرية الاعتقاد والتعبير والوصول للمعلومة والعمل السياسي والاجتماع وحرية الصحافة، هذه الحريات هي من خصائص الديمقراطية. فلكل انسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالطريقة الممكنة، وله الحق ايضا في تحصيل معرفته من المصادر المفتوحة للعامة دون اعاقه كما يجب ضمان حرية الصحافة وحرية الإدلاء بالإنباء الصحفية<sup>(14)</sup>. وإن ما توفره الديمقراطية من حرية الوصول الى المعلومة، ونشر ثقافة المكاشفة والشفافية تسهم في انخفاض مستوى الفساد. من جانب آخر فإن الديمقراطية لا تركز على المساواة فقط، فالحرية هي ركنها الاخرى والتي يتوجب ان يحميها ويحددها القانون

### المحور الثالث

#### Section Three

### الديمقراطية التعاونية وبناء المواطنة في العراق

#### *Collaborative democracy and citizenship building in Iraq*

من المعروف ان الشعب العراقي يتكون من تعددية قومية ودينية ومذهبية وما قامت به قوات الاحتلال، من حل مؤسسات الدولة المؤسساتية والامنية والعسكرية العراقية وعمليات الاستقطاب الطائفي في عملية بناء الدولة العراقية التي تمثل اللبنة الثانية بعد الدستور وتشكيل معظم القوى والاحزاب السياسية العراقية التي تأسست على اساس ولائها للمكون و عانت هذه القوى من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة وعملية بنائها لكونها حديثة الممارسة للسلطة وانشغلت بالتشبث بالسلطة وكذلك عملية صياغة الدستور العراقي الدائم لسنة 2005م الذي شجع المكونات ونظام المحاصصة والمكونات في ديباجته على غرار ما قام به الحاكم المدني بول بريمر بتأسيس مجلس الحكم على اساس المحاصصة والذي اعتمد في العملية السياسية والمستهدف من هذه العملية هي مكونات الشعب العراقي الذي عانى من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتفكيك البناء الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتدخل الخارجي ومستقبل النظام السياسي العراقي في ظل الازمات والاضاع التي عانى منها هل يمكن اقامة دولة مواطنة في العراق بالاعتماد على المنهج الديمقراطي في ظل وجود مكونات عراقية تخلق حالة من التصدع وازمة الشرعية وانعدام الثقة والعنف السياسي واستعمال القوة المشروعة والتي تؤدي إما الى التقسيم أو استمرار العنف المسلح وسيطرة الجماعات المسلحة. فضلا عن حالة عدم الاستقرار السياسي اذ ان انعدام الاستقرار في العراق تترتب عليه

اثر سلبية، على العكس لما يجب ان يكون عليه المجتمع الحديث الذي يجب الانطلاق منه في تحديد مساره السياسي من أفراد أحرار ومن طبقات اجتماعية تخترق جميع البنى التقليدية وتعيد تشكيلها على مبادئ المنفعة أو المصلحة أو الاعتماد المتبادل.<sup>(15)</sup>

اما عن كيفية تحقيق دولة المواطنة فيمكن القول انه لا يمكن تحقيق دولة المواطنة الا بتبني النظام الديمقراطي ولا يمكن تحقيق الديمقراطية من خلال احترام حق الاختلاف وحرية الاديان، والمذاهب والمعتقدات المختلفة لذلك نرى المبادئ الاربعة المساواة (المساواة\_المواطنة\_ العلمانية \_ الديمقراطية) مترابطة ومتماسكة لا فكاك فيما بينها واذا ما سقط احد اركانها تهدمت الاركاب الاخرى، كما تؤكد على العمل وفق شعار (الدين لله والوطن للجميع)، فحرية اتباع الاديان والمذاهب المتعددة في الدولة الواحدة بممارسة شعائرها وطقوسها العبادية لا تتحقق الا في نظام دولة المواطنة الديمقراطية، كما هو واضح ومتبع في الدول الديمقراطية.<sup>(16)</sup> الا ان في حالة العراق باختيار دولة واعادة بناء مؤسساتها فلقد اثبتت الدراسات والبحوث العلمية، ان الانظمة المستبدة وخاصة المؤدلجة منها الايدلوجية الشمولية، الدينية، او الشيوعية، او الفاشية تؤدي بالضرورة الى تفشي الكراهية و البغضاء والعداء والتناحر بين مكونات الشعب الواحد، والتردي في الانتاجية والمودة والانسجام، والتماسك والوحدة الوطنية بين ابناء ومكونات الشعب ويحقق الازدهار الاقتصادي، وحل الخلافات بالوسائل الحضارية، و ما جرى في العراق من صراعات في ظل الديمقراطية هو امتداد للجهود السابقة والعداءات المتوارثة.<sup>(17)</sup>

ومما تقدم يمكن القول أن عملية بناء دولة الدولة بعد 2003م في مجتمع تعددي كالعراق والذي يعاني من المعوقات التي تعود اسبابها الى عوامل داخلية وأخرى خارجية وفي ظل وجود هذه التعددية (الاثنية – العرقية- المذهبية – القومية) هل يستطيع النظام السياسي احتوائها و تحقيق التفاهم والتوافق بين الاطراف السياسية مما يحقق دولة المواطنة على حساب دولة المكونات التي كرسها الاحتلال الامريكي والدستور الدائم والعملية السياسية<sup>(18)</sup>، الا ان الدراسة اثبتت ان عملية تحقيق دولة المواطنة امر صعب في ظل وجود دستور متناقض النصوص بين مواد تنص على دولة مواطنة واخرى تنص على دولة مكونات فلا بد من اعادة صياغة المواد بما يحقق دولة المواطنة التي تؤدي الى بناء مشروع وطني ديمقراطي عابر للمكونات والطوائف ويحقق التآلف بين هذه المكونات من خلال بناء دولة المواطن التي تسهم في اقرار حقوق المواطن ورسم السياسات بما يخدم المواطن العراقي بصرف النظر عن المكون الذي ينتمي اليه وتعزيز التعايش السلمي بكل الجماعات المسلحة ودمجها في الجيش العراقي الممثل للمواطن وليس المكون وتحقيق الاصلاحات بجدية من خلال اقامة نظام رئاسي والغاء التوافقات الحزبية و بوجود تعددية مشروطة للأحزاب

السياسية، ومحاربة الفساد المالي والاداري وصولاً للقضاء وحل الازمات التي يعاني منها العراق خاصة ظاهرة سيطرة الجماعات المسلحة والمعروف بتنظيم داعش الذي تسبب بحجرة العديد من المواطنين والذي ينعكس سلبياً على المجتمع. وكذلك يمكن تفعيلها من خلال العملية السياسية والمشاركة في الحكم كونها ركيزة اساسية للديمقراطية

اما مستقبل هذه المكونات في ظل المواطنة في العراق وفي ظل المآزق الديمقراطي وعدم تحقيق دولة المواطنة، من افتتان الفكر الديمقراطي خاصة في الوطن العربي بنزعة شعوبية والشعبوية تختصر في كونها(الدولة ضد الامة)، لان منطق تأثير الدولة وتجريد الشعب يحمل في طياته شمولية الشعبوية وحل ذلك لا بد من الاخذ بمأسسة السلطة والفصل بين السلطات وحقوق المواطن<sup>(19)</sup>.

## الخاتمة

### Conclusion

وفي خاتمة بحثنا وما تضمنه من ثلاثة محاور كان الاول منها في البعد المفاهيمي للديمقراطية التعاونية والمواطنة والثاني كان في طرق تفعيل الديمقراطية التعاونية والثالث عن الديمقراطية التعاونية وبناء المواطنة في العراق يمكن القول ان في الدولة الديمقراطية الشعب او المواطنين يكونون مشاركين فاعلين، لكن هذه المشاركة تأتي وفق مستويات مختلفة من الفهم، فمجرد المشاركة في الانتخابات ليست دليلاً على حسن الاختيار، فكلما كان فهم المجتمع، او الشعب، او المواطنين مستنيراً وواعياً، تكون نتائج مشاركتهم فاعلة، وإلا فستصبح عملية المشاركة بلا فائدة حقيقية فالمواطنة العراقية لدى المكونات العراقية صبغت بالصبغة المكوناتية، اذ طغت كلمة المكون على حساب المواطن ولاسيما في ظل غياب المشروع الوطني الواحد او الرؤية الوطنية الواحدة مما يدفع المواطنة باتجاه التحول نحو المكون والتي تجسد الولاءات الفرعية والاقليمية وبسبب ذلك سعى الاحتلال الامريكي بعد 2003م لاستئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة ليتبناها وتركيزه على مفهوم المواطنة وتداوله في الخطاب السياسي وتجسيده عند تشكيل مجلس الحكم.

### اولاً: الاستنتاجات:

#### Firstly: Conclusions:

1. المواطنة هي وعي الانتماء الى الوطن، وهذا الوطن لا يتحدد فقط بالارض، بل يشمل ايضاً الشعب والسلطة العامة العليا، ولهذا فالمواطنة هنا هي وعي الانتماء الى الدولة المدنية الحديثة، التي يتساوى فيها جميع المواطنين بدون استثناء في الحقوق والواجبات، والحريات الاساسية.

2. إنَّ المواطنة تعني بلا شك العضوية في الدولة والمشاركة في الحياة السياسية، ومن اجل ان تكون الظروف مهيأة لمشاركة المواطنين، يلتزم ان تكون الديمقراطية هي الشرط الملائم هكذا مشاركة ايجابية لكل المواطنين وبالتساوي.
3. الدولة الحديثة هي دولة المشاركة السياسية، حيث يشارك المواطنون جميعاً في ممارسة الحقوق والواجبات بدون تمييز.

### ثانياً: التوصيات:

#### *Secondly: Recommendations:*

1. تفعيل اليات الديمقراطية التعاونية من خلال تعزيز مفاهيم المساءلة والنزاهة والشفافية امر مهم لما يشهده العراق من ارتفاع نسب ومعدلات الفساد الاداري والمالي، ومن اجل ذلك يجب تعزيز دور البرلمان في الرقابة، وقيام السلطات القضائية وهيأة النزاهة بواجبها بمحاسبة الفاسدين من مسؤولي الدولة لتعزيز مفهوم خضوع الجميع للقانون، والترويج لمبدأ ان المنصب تكليف لا تشرية.
2. تعزيز سيادة القانون عن طريق ضمان المساواة امام القانون، وضمان الحماية المتساوية بموجبه.
3. احترام تنوع المجتمع عن طريق تعزيز الروابط، وهياكل الحوار، ووسائل الاعلام والتفاعل فيما بينها، لتعزيز الديمقراطية وتنمية الوعي بالقيم الديمقراطية واحترامها عن طريق التعليم، وغيره من الوسائل.
4. كفالة الآليات اللازمة لإجراء مشاورات مع المجتمع المدني، وجعله يسهم في عملية الحكم، وتشجيع التعاون بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وتعزيز التعليم المدني والتثقيف في مجال حقوق الانسان وتحسين شفافية المؤسسات العامة، وإجراءات رسم السياسات ومساءلة الموظفين العموميين.

## الهوامش

## Endnotes

- (1) أمل هندي كاطع الديمقراطية الليبرالية: دراسة نظرية في مفهومها وأسسها الفكرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (24)، السنة (12)، 2001، ص121.
- (2) محمد مجذوب، الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي، دار منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط1، 1980، ص45.
- (3) \_\_\_\_\_، الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي، دار منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط1، 1980، ص48.
- (4) بوحنية قوى، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية، ط1، دار الحامد، الاردن، ص 55
- (5) *Arnold J. Zurcher, ((Citizenship , In Collier,s Encyclopedia , Louis Shores (ed) V.6 , (New York , Macmillan Educational Corporation , 1977 ) , P.446*
- (6) اوستن رني، سياسية الحكم، ترجمة حسن علي الذنون، ج1، (بغداد، المكتبة الأهلية، 1964)، ص221
- (7) رضا عطية ابراهيم، المواطنة والانتماء (واثرها على السلطة والمجتمع والاسرة) ، مكتبة الاسرة ، القاهرة، 2007م ، ص ص 37- 43.
- (8) امل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين ديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق نموذجا)، مجلة العلوم السياسية ، العدد 32 ، السنة 17 ، شباط ، 2006 ، (130,132).
- (9) حسين علوان حسين، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط1، مجد المؤسسة الجامعي للدراسات ولتنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 99.
- (10) ايمن ايوب، الديمقراطية المحلية في العالم العربي التقرير الاقليمي، مركز الاردن الجديد للدراسات، الاردن ، 2015 ، ص 22
- (11) علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص38.
- (12) فالخ عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، 2002، ص6.
- (13) علي عباس مراد: المجتمع المدني والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 173.
- (14) نقلا عن اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003 ومستقبلها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص 177
- (15) دستور المانيا الاتحادية: مؤسسة فرديريش ايرت، دار المطبوعات والنشر، عمان، 2005، ص 14
- (16) محمد صادق الهاشمي و جمعة العطاوي، شيعة العراق مصادر القوة والتحديات (دراسة لابرز التحولات السياسية لشبيعة العراق بعد 2003م)، ط1، مطبعة الساقبي، مركز العراق للدراسات، 2014م، ص 66.

- (17) عبد الخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، ط1، 2011م ، ص 208.
- (18) عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص 208.
- (19) لقاء ياسين حسن، بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 بين دولة المواطنة ودولة المكونات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص 114-118
- (20) ثناء محمد صالح عبد الرحيم ، قراءات في علم الاجتماع السياسي رؤيا استشرافية ، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2013، ص97.

## المصادر

### References

#### أولا: الكتب العربية:

##### *First: Arab Books:*

- I. ايمن ايوب، الديمقراطية المحلية في العالم العربي التقرير الاقليمي، مركز الاردن الجديد للدراسات، الاردن ، 2015
- II. بوحنية قوى، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية، ط1، دار الحامد، الاردن
- III. ثناء محمد صالح عبد الرحيم ، قراءات في علم الاجتماع السياسي رؤيا استشرافية ، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2013
- IV. حسين علوان حسين، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط1، مجد المؤسسة الجامعي للدراسات وللنشر والتوزيع، بيروت، 2009،
- V. حسين علوان حسين، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط1، مجد المؤسسة الجامعي للدراسات وللنشر والتوزيع، بيروت، 2009
- VI. دستور المانيا الاتحادية: مؤسسة فرديريش ايبيرت، دار المطبوعات والنشر، عمان، 2005
- VII. رضا عطية ابراهيم، المواطنة والانتماء (اثرها على السلطة والمجتمع والاسرة) ، مكتبة الاسرة ، القاهرة، 2007م
- VIII. عبد الخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، ط1، 2011
- IX. علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مجد المؤسسة الجامعي للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2009

- X. فالخ عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، 2002
- XI. محمد مجذوب، الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي، دار منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط1، 1980

### ثانياً: الرسائل والاطاريح:

#### *Second: Theses & Dissertations:*

- I. اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003 ومستقبلها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013
- II. لقاء ياسين حسن، بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 بين دولة المواطنة ودولة المكونات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016

### ثالثاً: الدوريات:

#### *Third: Periodicals:*

- I. أمل هندي كاطع الديمقراطية الليبرالية: دراسة نظرية في مفهومها وأسسها الفكرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (24)، السنة (12)، 2001
- II. أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين ديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق انموذجاً)، مجلة العلوم السياسية، العدد 32، السنة 17، شباط، 2006

### رابعاً: الكتب المترجمة:

#### *Fourth: Translated Books:*

- I. Arnold J. Zurcher ,((Citizenship )) , In Collier,s Encyclopedia , Louis Shores (ed) V.6 , (New York , Macmillan Educational Corporation , 1977.
- II. اوستن ريني، سياسية الحكم، ترجمة حسن علي الذنون، ج1، (بغداد، المكتبة الأهلية، 1964.





*The Fourth International Scientific Conference - 2022*

*Scientific Research*

<i>No.</i>	<i>The Research Title</i>	<i>Name of the Research</i>	<i>Page</i>
1	<i>Value security and community peace</i>	<i>Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni</i>	1 – 35
2	<i>Active citizenship between the constitution and reality: The Egyptian experience of the Egyptian Constitution 2014 as a model</i>	<i>Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni</i>	37-56
3	<i>Digital citizenship: A study in concept and dimensions</i>	<i>Prof. Dr. Amal Hindi Gati'h</i>	57-78
4	<i>Distributive justice and its role in building good citizenship and enforcing financial laws</i>	<i>Prof. Dr. Ahmed Khalaf Hussein Al Dakheel</i>	79-107
5	<i>Social legislation and human security in Iraq</i>	<i>Assist. Prof Salam Abd Ali Al abadi Inst. Dr. Falah Hasan Abd Manah</i>	109-141
6	<i>Iraqi citizenship: a study of its concept and how to employ it</i>	<i>Prof. Dr.Hamdiya Salih Dalli Al Jubouri Inst. Dr. Abdul Kareem Ja'far Al Kashfi</i>	143-161
7	<i>Education for digital citizenship</i>	<i>Prof. Dr. Hania Mohamad Ali Fakh</i>	163-176
8	<i>Islamic thought and its impact on the sound civilizational upbringing, an intentional study</i>	<i>Prof. Dr. Abbas Ali Hameed Assistant Prof. Dr Baker Abass Ali</i>	177-202
9	<i>Obstacles to building good citizenship</i>	<i>Assist. Prof Dr. Batoool Hussein Alwan</i>	203-222
10	<i>Legislative drafting of the preamble to the Constitution of the Republic of Iraq 2005 and its role in achieving good citizenship</i>	<i>Assistant Prof. Dr. Ahmed Fadhil Hussein</i>	223-247
11	<i>Global Environmental Citizenship: A Sociopolitical Approach to Confronting Climate Change and Environmental Pollution</i>	<i>Assist. Prof Dr. Shakir Abdul Kareem Fadhil</i>	249-268
12	<i>The dialectic of citizenship, multiple loyalties, and nation-building The Iraqi case is a mode</i>	<i>Assistant Prof. Dr. Talal Hameed Khalil</i>	269-293
13	<i>Citizenship and political participation: an interpretive approach to the relationship between citizenship and the implementation of the public good</i>	<i>Assist. Prof.Dr. Imad Mu'ayed Jasim Assist. Prof. Dr. Ayman Abd Own Nazal .</i>	295-323
14	<i>The political rights of the acquirer of Iraqi nationality and their impact on enhancing citizenship</i>	<i>Asst. prof. Dr. Balsam Adnan Abdullah</i>	325-342
15	<i>International organizations and the promotion of a culture of citizenship: A study on the role of UNESCO</i>	<i>Assistant Prof. Dr Raed Saleh Ali</i>	343-372

16	<i>International foundation of citizenship Under Private international law</i>	<i>Asst. prof. Dr. Raghad Abdul Ameer Madhloom</i>	373-395
17	<i>The role of international conventions in promoting the concept of citizenship</i>	<i>Prof Assist. Abdul Bassit Abdul Raheem Abbas Inst. Dr . Basim Ghanawe Alwan</i>	397-433
18	<i>Structuring National Identity in post-2003 Iraq</i>	<i>Assis. Prof. Sami Ahmad Saleh</i>	435-470
19	<i>The role of the United Nations in achieving reconciliation</i>	<i>Asst. prof. Dr. Hala ahmad Mohamed aldorry</i>	471-516
20	<i>The legislative policy of objecting to administrative decisions and their impact on the stability and promotion of the principle of good citizenship: an analytical and inferential study within the framework of the effective Iraqi administrative and tax legislation</i>	<i>Assistant Prof. Dr. Hayder Najeeb Ahmed Al Mufti</i>	517-563
21	<i>The identity of cultural citizenship in light of the digital environment</i>	<i>Assistant Prof. Dr. Jaffar Hassan Jassem Al-Taie</i>	565-586
22	<i>Balance between the rights and duties of the citizen within the concept of citizenship</i>	<i>Assist. Prof. Dr. Natheer Thabit Mohammed Ali</i>	587-605
23	<i>The importance of laws and legislation for religious sects in achieving good citizenship after 2003</i>	<i>Assist. Prof. Dr. Hussein Qasim Mohammed</i>	607-641
24	<i>Judgment of incident requests in the lawsuit - A comparative study in the Civil Procedures Law-</i>	<i>Inst. Dr. Husam Abdulatlf Assist. Inst. Mustafa Turki Homid</i>	643-683
25	<i>The right to disagree as one of the values of good citizenship</i>	<i>Inst. Dr. Mohammed Kadhim Hashim Assist. Inst. Hayba Abdul majeed Al Sa'eed</i>	685-712
26	<i>The role of international conventions in promoting the principle of citizenship</i>	<i>Inst. Dr. Isma'el Thiyab Khalil</i>	713-738
27	<i>Constitutional protection of the right of citizenship in criminal legislatio</i>	<i>Inst. Dr. As'ad Kadhim Waheesh Inst. Assist. Ali Shabrem Alwan</i>	739-770
28	<i>Iraqi universities and their role in promoting citizenship after 2003</i>	<i>Inst. Dr. Muntaser Hussein Jawad Inst. Dr. Humam Abdul Kadhim Rabih</i>	771-790
29	<i>The role of the state and its institutions in developing the spirit of citizenship – Iraq as Model</i>	<i>Inst. Dr. Zinah Abdulameer Abdulhasan</i>	791- 811
30	<i>The judge's role in enforcing and controlling the reprehensible condition during the Corona pandemic</i>	<i>Inst. Dr. Khalid Mohammed Ali</i>	813-833
31	<i>Automatic compensation for medical accidents And its role in building citizenship</i>	<i>Inst, Hamodi Bakr Hamody</i>	835-866

32	<i>Legal assistance to non-citizens in international private relations under Iraqi law</i>	<i>Assist. Inst. Adnan Younis Mukhaiber Inst. Fadiya Mohammed Ismael</i>	867-888
33	<i>Citizenship rights in the constitution -A comparative study between Iraq and Algeria</i>	<i>Mohammed Saleh Abdul Hay Sabah Mawliidi Bassit</i>	889-909
34	<i>Mechanisms for activating cooperative democracy to build good citizenship in Iraq</i>	<i>Assist Inst.Ali Abbas Obaid</i>	911-927
35	<i>The role of legislative policy in promoting rights and freedoms and its reflection on good citizenship</i>	<i>Inst. Assist. Asra Mohammed Kazim</i>	929-953
36	<i>Citizenship and its role in protecting human rights</i>	<i>Assist. Inst. Muaeed Majeed Hameed</i>	955-971
37	<i>Citizenship and obstacles to achieving gender justice (Iraqi women as a model)</i>	<i>Assist. Inst. Eman Hamooud Sulman</i>	973-990
38	<i>Investing in corporate sponsors</i>	<i>Inst.Assist. Abdul Rahman Ibrahim Ali Al Ghasaiba</i>	991-1015

*Issue Word ...*

*In the name of Allah the Gracious, the Merciful.*

*Citizenship in many countries, including Iraq, faces great challenges at various levels, legal, political, social, economic and technological. These challenges, collectively or individually, contributed to the weakening or absence of this association with legal, political and social dimensions. Based on that, the idea of holding the Fourth International Scientific Conference of the College of Law and Political Science came under the title: (Legislative Policy in Building Good Citizenship). In order to achieve its goals set through its axes of legal, political, social and economic aspects. In conclusion, the editorial board of the Journal of Legal and Political Sciences of the College of Law and Political Sciences is pleased to spread the seeds of the products and research of this valuable conference among its readers, asking God, the Blessed and Exalted, to be of use to students of science and knowledge.*

*Journal editorial board*



*Journal subscription amount per copy*

*(30,000) Iraqi Dinar in Iraq*

*and*

*(50) U.S. Dollar out of Iraq.*

*Price one copy of the Journal*

*(30,000) Iraqi Dinars.*

*Express opinions which are contained in the  
Journal's point of view and their owners, Do not  
necessarily reflect the opinion of the Editorial Board  
or the Faculty of Law and Political Science*

*Correspondences*

*College of Law and Political Science*

*Diyala University*

*Diyala – Ba'quba*

*The intersection of Al-Quds*

*Professor Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi.*

*Editor*

*E-mail : [jjps@uodiyala.edu.iq](mailto:jjps@uodiyala.edu.iq)*

*[lawjur.uodiyala@gmail.com](mailto:lawjur.uodiyala@gmail.com)*

*Web: [www.lawjur.uodiyala.edu.iq](http://www.lawjur.uodiyala.edu.iq)*



*the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page. For the English language: the font type is "New Times Roman, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page.*

*7. The margins shall be combined sequentially at the end of the research and not connected electronically to the margins' number for the research body.*

*8. Number of the research or the study pages shall not be more than "20" pages. Publishing fees shall be as follows :*

*- If the researcher is an instructor or an assistant instructor then the fees shall be "40" thousand dinars.- 60 thousand dinars if the researcher is a professor or an assistant professor, - 75 thousand dinars if he/she is a professor. When the research exceed (20) Pages then (2,500), two thousand five hundred dinars, shall be paid for each additional page. An amount of (6.000), six thousand dinars, shall be paid for each plagiarized copy. While the fees of publishing of a abroad research or study is one hundred US dollars "100 \$".*

*9. The Journal shall not bear the responsibility for paying the fees of sending the hard copy to the researcher.*

*10. A brief scientific biography for the researcher shall be attached with the research or the study (a background) with his/her e-mail address.*

*11. The original copies of researches or studies submitted to Journal shall not be returned to their owners, whether published or not and the copyright shall be of the journal property as it may not be re-published in other scientific journal, only upon a written consent by the editor.*

*12. Each researcher shall be given a copy of the issue number in which his/ her research is published.*

*13- Opinions expressed in researches and studies reflect the views of the authors itself and do not necessarily reflect the views of the journal.*

## ***Publication Rules***

*Journal of Juridical and Political Science, a scientific specialized semi-annual refereed journal, approves the original authentic researches and studies, comments on judicial decisions, summaries of masters' theses and dissertations discussed and validated. In addition, making scientific reports for symposia, conferences, displaying new books, within the area of its specialization (Juridical and Political Science), and reviewing them whether provided in Arabic or English languages in accordance with the following rules and regulations:*

*1. The researcher shall undertake that the submitted research or study is authentic, it has never been published before, never been published in any other journal, and free of plagiarism as well.*

*2. The researcher shall take in consideration the rules and principles of scientific research (abstract in Arabic, Introduction, body, conclusion or results, margins, sources and references, the abstract shall be in English).*

*3. The research or the study shall not be part of a master's thesis or doctoral dissertation for the researcher or part of the book which has already been published except for researches plagiarized from masters' theses or dissertations provided by both the supervisor and the researcher jointly.*

*4. Researches shall be printed in four copies of a laser disc CD with an abstract in Arabic which shall not be more than 100 words. The summary shall be translated into English language by the Journal licensed interpreter who shall obtain an amount of (10,000) ten thousand Iraqi dinars for each abstract.*

*5- The researches written in English or French languages shall be certified by legal offices of translation which shall be responsible for language safety.*

*6. Researches shall be printed according to specified sizes and types as follows:*

*For the Arabic language : the font type is "Traditional Arabic, Bold, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for*

## ***Editorial Board***

<b><i>No.</i></b>	<b><i>Name</i></b>	<b><i>work place</i></b>	<b><i>Adjective</i></b>
1	<b><i>Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi</i></b>	<b><i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i></b>	<b><i>The Editor– in–Chief</i></b>
2	<b><i>Lecturer Haider AbdulRazaq Hameed</i></b>	<b><i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i></b>	<b><i>The Editor</i></b>
3	<b><i>Prof Dr. Mohammed Amin Al maidani</i></b>	<b><i>The Arab Center for Education on International Law and Human Rights - Strasbourg - France</i></b>	<b><i>Member</i></b>
4	<b><i>Prof Dr. Rasheed Hamad Al Inzi</i></b>	<b><i>College of Law- Kuwait University- Kwuit</i></b>	<b><i>Member</i></b>
5	<b><i>Prof Dr. Mustafa Ahmed Abu Al Khair</i></b>	<b><i>College of Law-Omar Al Mukhtar University- Al Baydhaa- Lybia</i></b>	<b><i>Member</i></b>
6	<b><i>Prof Dr. Mohammed NassrAl Deen Abul Rahman</i></b>	<b><i>College of Law- Ain Shams University- Egypt.</i></b>	<b><i>Member</i></b>
7	<b><i>Prof Dr. Hadi Shaloof</i></b>	<b><i>International University of Sarajevo - Bosnia and Herzegovina</i></b>	<b><i>Member</i></b>
8	<b><i>Prof Dr. Nuarrual Hilal Md Dahlan</i></b>	<b><i>Ghazali Shafi'i State College - Malaysian University of Utara – Malaysia</i></b>	<b><i>Member</i></b>
9	<b><i>Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim</i></b>	<b><i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i></b>	<b><i>Member</i></b>
10	<b><i>Assistant Prof. Dr. Talal H. Khalil</i></b>	<b><i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i></b>	<b><i>Member</i></b>
11	<b><i>Assistant Prof. Dr. Balasim Adnan Abdullah</i></b>	<b><i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i></b>	<b><i>Member</i></b>
12	<b><i>Assistant Prof. Dr. Ahmed F. Hussein</i></b>	<b><i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i></b>	<b><i>Member</i></b>
13	<b><i>Assistant Prof. Dr. Shakir A. Fadhil</i></b>	<b><i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i></b>	<b><i>Member</i></b>
14	<b><i>Assistant Prof. Dr. Raad Saleh Ali</i></b>	<b><i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i></b>	<b><i>Member</i></b>

***Arabic language corrector  
Assistant Prof. Dr. Bushra Abdul Mahdi Ibrahim.***

***English language checker  
Inst Dr. Maysaa Ridha Jawad***

***Technical supervision: Assistant Lecturer Hussein Ali Hussein***



ISSN P. 2225-2509  
ISSN E. 2957-3505



# Journal of Juridical and Political Science

**A Specialized Refereed Research Journal**  
**Semi-annual**  
**Issued by**  
**College of Law and Political Science**  
**Diyala University**  
**Diyala / Iraq**

**Special Issue**  
**The Fourth International Scientific Conference**  
***Legislative policy in building good citizenship***  
**25 – 26 May 2022**

Archives Office ( National Library ) – Baghdad ( 1740 ) Year ( 2012 ).  
ISO Bib ID (Iraq).